

Alternative Penalties and Their Role in Reducing Crime: A Comparative Study

Ali Salim Aziz

College of Law, Department of Law, Al-Mustansiriya University, Baghdad, Iraq.

ABSTRACT

This research aims to examine alternative punishments as a modern mechanism in criminal policy and their effectiveness in reducing crime rates compared to traditional punishments, particularly those involving custodial sentences. The research examines the concept, objectives, and types of alternative punishments, highlighting legislative experiences in several countries, such as France and Morocco, to demonstrate similarities and differences. It also discusses the social and legal implications of implementing these punishments, particularly with regard to rehabilitating criminals and reducing recidivism. The research concludes by highlighting the importance of adopting alternative punishments in Arab legal systems, emphasizing the need to create a legislative and institutional environment for their effective and fair implementation.

Keywords: *Alternative Sanctions, Criminal Policy, Crime Reduction, Rehabilitation, Comparative Study*

العقوبات البديلة ودورها في الحد من الجريمة: دراسة مقارنة

علي سالم عزيز

كلية القانون ، قسم القانون ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العراق

الملخص يهدف هذا البحث إلى دراسة العقوبات البديلة كآلية حديثة في السياسة الجنائية، ومدى فاعليتها في خفض معدلات الجريمة مقارنةً بالعقوبات التقليدية، لا سيما تلك التي تتضمن عقوبات سالبة للحرية، يتناول البحث مفهوم العقوبات البديلة وأهدافها وأنواعها، مسلطاً الضوء على التجارب التشريعية في عدة دول، مثل فرنسا والمغرب، لبيان أوجه التشابه والاختلاف، كما يناقش البحث الآثار الاجتماعية والقانونية لتطبيق هذه العقوبات، لا سيما فيما يتعلق بإعادة تأهيل المجرمين والحد من العودة إلى الإجرام. ويختتم البحث بأهمية اعتماد العقوبات البديلة في النظم القانونية العربية، مؤكداً على ضرورة تهيئة بيئة تشريعية ومؤسسية لتطبيقها بفعالية وعدالة.

الكلمات المفتاحية: *العقوبات البديلة، السياسة الجنائية، الحد من الجريمة، إعادة التأهيل، الدراسة المقارنة*

E-mail address:

alialim@uomustansiriyah.edu.iq



10.36371/port.2026.special.1



المقدمة

شهدت العقوبات الجنائية تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، نتيجةً للانتقادات التي وُجّهت للأحكام السالبة للحرية، والتي أثبتت محدودية فاعليتها في إعادة تأهيل المجرمين والحد من العودة إلى الإجرام، في هذا السياق، برزت العقوبات البديلة كأداة حديثة في السياسة الجزائية، تهدف إلى تحقيق الردع العام والخاص مع الحفاظ على البعد الإنساني والاجتماعي للعقوبة، وتتنوع هذه العقوبات بين خدمة المجتمع، والغرامات، والمراقبة الإلكترونية، وغيرها؛ وتسعى العديد من الأنظمة القانونية إلى دمج هذه البدائل في تشريعاتها الجنائية، وعليه، يتناول هذا البحث دراسة مقارنة للعقوبات البديلة، من حيث المفهوم والتطبيق ودورها في الحد من الجريمة، مع التركيز على النماذج التشريعية في بعض الدول العربية والغربية.

مشكلة البحث:

إلى أي مدى تسهم العقوبات البديلة في الحد من الجريمة مقارنةً بالأحكام السالبة للحرية؟ وما هي التحديات التي تواجه تطبيقها في الأنظمة القانونية المختلفة؟

أهداف البحث:

- 1 توضيح مفهوم العقوبات البديلة وأنواعها.
- 2 تحليل الأثر العملي للعقوبات البديلة في الحد من الجريمة.
- 3 دراسة مقارنة لتجارب بعض الدول في تطبيق العقوبات البديلة.
- 4 تحديد المعوقات القانونية والاجتماعية التي تحد من فعالية هذه العقوبات.
- 5 اقتراح توصيات لتفعيل العقوبات البديلة في الدول العربية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من تسليطه الضوء على البدائل الجزائية الحديثة التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين حماية المجتمع وإعادة إدماج المجرمين، وتجنب سلبيات السجن، كالاكتظاظ والعودة إلى الإجرام، كما يسهم في إثراء النقاش القانوني حول تحديث السياسة الجنائية ومواءمتها مع المتغيرات الاجتماعية والقانونية.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي المقارن، من خلال تحليل النصوص القانونية والنظرية المتعلقة بالعقوبات البديلة ومقارنتها بالتجارب العملية في عدد من الدول، كما يستخدم المنهج الوصفي لعرض مفاهيم العقوبات البديلة وتطوراتها التاريخية والتشريعية، بالاعتماد على الدراسات الميدانية والإحصائية ذات الصلة، إن وجدت.

خطة البحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للعقوبات البديلة

المطلب الأول: طبيعة العقوبات البديلة وأساسها القانوني

الفرع الأول: تعريف العقوبات البديلة وخصائصها

الفرع الثاني: الأساس القانوني للعقوبات البديلة في التشريعات المقارنة

المطلب الثاني: أنواع العقوبات البديلة وأهدافها

الفرع الأول: التصنيف القانوني للعقوبات البديلة (خدمة المجتمع، المراقبة الإلكترونية، الغرامات، إلخ)

الفرع الثاني: الأهداف الاجتماعية والجنائية للعقوبات البديلة

المبحث الثاني: فعالية العقوبات البديلة في الحد من الجريمة - دراسة مقارنة

المطلب الأول: تجربة بعض الدول في تطبيق العقوبات البديلة

الفرع الأول: تجربة فرنسا كنموذج أوروبي

المطلب الثاني: تجربة المغرب كنموذج عربي

المطلب الثاني: التحديات والعقبات التي تواجه تطبيق العقوبات البديلة

الفرع الأول: الجوانب القانونية والجنائية والتحديات المؤسسية

الفرع الثاني: التحديات الاجتماعية والثقافية ومدى القبول المجتمعي

المبحث الأول:**الإطار المفاهيمي والقانوني للعقوبات البديلة**

تعدّ العقوبات البديلة من أبرز التطورات في السياسة الجنائية الحديثة، وقد ظهرت استجابةً للانتقادات الموجهة للأحكام الاحتجازية، التي غالباً ما تؤدي إلى نتائج سلبية، مثل اكتظاظ السجون وارتفاع معدلات العودة إلى الإجرام؛ وتهدف هذه العقوبات إلى تحقيق الردع والإصلاح دون اللجوء إلى السجن، من خلال بدائل مثل خدمة المجتمع، والمراقبة الإلكترونية، والغرامات، ويعد فهم الإطار المفاهيمي والقانوني للعقوبات البديلة خطوةً أساسيةً في تحديد مشروعيتها وفعاليتها؛ ويتحقق ذلك من خلال توضيح مفهومها وخصائصها، ثم تحليل الأساس القانوني الذي تستند إليه في التشريعات الوطنية والدولية المختلفة (الخلفي، 2015، ص77).

المطلب الأول:**طبيعة العقوبات البديلة وأساسها القانوني**

العقوبات البديلة توجه حديثاً في السياسة الجنائية، يهدف إلى استبدال العقوبات السالبة للحرية بعقوبات تحقق الردع والإصلاح دون المساس باندماج المحكوم عليه اجتماعياً، تتميز هذه العقوبات بطابعها الإصلاح والتأهيلي، حيث تُركّز على إعادة دمج الجاني في المجتمع بدلاً من عزله، وتتنوع هذه العقوبات بين خدمة المجتمع، والخدمة المجتمعية، والمراقبة الإلكترونية، والغرامات المالية، وتستمد العقوبات البديلة شرعيتها من التشريعات الوطنية المنظمة لها، ومن الاتفاقيات الدولية التي تُشجع على اعتمادها كوسيلة للحد

يتيح للقاضي سلطة تقديرية واسعة في تكييف العقوبة مع القضية المعروضة عليه، كما تتميز بمرونة تطبيقها، إذ يمكن تعديلها أو استبدالها في حال عدم استيفاء المحكوم عليه لشروط إعدامه، وتتميز أيضاً بطابعها الاجتماعي، إذ تركز على إعادة التفاعل الإيجابي بين الجاني والمجتمع من خلال إشراكه في أنشطة تعود بالنفع العام، كخدمة المؤسسات العامة، أو التطوع، أو تعويض الضحايا مادياً (القاضي، 2009، ص 276).

وتتميز العقوبات البديلة أيضاً بطابعها الوقائي، إذ تسهم في خفض معدلات الجريمة من خلال منع تواصل المجرمين داخل المؤسسات العقابية، وتجنب تكوين بيئات إجرامية مغلقة، كما أنها أكثر فعالية من حيث التكلفة، إذ أن تطبيقها أقل تكلفة بكثير من إدارة السجون، وخاصة في الدول ذات الموارد المحدودة أو معدلات الجريمة المرتفعة، ومن السمات الأساسية للعقوبات البديلة أنها تقوم على مبدأ التدرج في العقاب، تُعتبر هذه العقوبات مناسبة للجرائم الأقل خطورة أو مرتكبي الجرائم لأول مرة، مما يتيح للنظام القضائي التعامل معها بمرونة وإنسانية دون المساس بالردع العام (الخلفي، ص 92).

تجدر الإشارة إلى أن العقوبات البديلة لا تعني إعفاء الجاني من العقاب، بل هي وسيلة تطبيق مختلفة تحقق نفس أهداف العقاب، ولكن بأدوات أكثر فعالية في حالات معينة، لا ينبغي النظر إليها على أنها تنازل عن هيبة العدالة، بل كجزء من تطورها الطبيعي نحو تحقيق التوازن بين الشدة والرحمة؛ علاوة على ذلك، يجب أن يكون تطبيقها ضمن إطار قانوني منضبط يحدد شروط اللجوء إليها، والجرائم التي يمكن تطبيقها عليها، وآليات مراقبة تنفيذها، لمنعها من أن تصبح وسيلة للإفلات من العقاب (مختاري، 2020، ص 58).

في ضوء التجارب المقارنة، نلاحظ أن العديد من الدول قد وضعت أطراً قانونية واضحة للعقوبات البديلة. ففرنسا، على سبيل المثال، أقرت خدمة المجتمع كعقوبة مستقلة، والمغرب الذي اعتمد تدابير بديلة في مشروع قانونه الجنائي الجديد، في إطار جهوده لتحديث السياسة الجنائية وتعزيز العدالة التصالحية، كما بدأت التوجهات القضائية في بعض الدول في استخدام هذه البدائل بشكل متزايد، لا سيما في قضايا الأحداث أو الجرائم غير العنيفة، مما يعكس تحولاً تدريجياً في فلسفة العقاب نحو إنسانية وفعالية أكبر (عماري، 2021، ص 110).

وفي الختام، يمكن القول إن العقوبات البديلة تمثل نقلة نوعية في الفكر الجنائي المعاصر، تسهم في تطوير مفهوم العقاب من مجرد رد فعل على الجريمة إلى أداة لإصلاح الجاني وحماية المجتمع على نحو أكثر عدلاً واستدامة، إلا أن نجاح هذه البدائل يعتمد على إرادة تشريعية وقضائية قوية، بالإضافة إلى دعم مجتمعي ومؤسسي يسهم في نجاح تطبيقها وتحقيق أهدافها على أرض الواقع.

من أضرار السجن وضمن احترام حقوق الإنسان في النظام الجزائي (مختاري، 2020، ص 27).

الفرع الأول:

تعريف العقوبات البديلة وخصائصها

العقوبات البديلة تعد من أبرز التطورات المعاصرة في فلسفة العدالة الجنائية، فهي تمثل تحولاً في مفهوم العقوبة من أداة للردع والعقاب إلى أداة تهدف أيضاً إلى إصلاح الجاني وإعادة إدماجه اجتماعياً، وقد برزت الحاجة إلى هذا النوع من العقوبة نتيجةً للتحديات المتزايدة التي تواجهها الأنظمة الجزائية التقليدية، وأبرزها اكتظاظ السجون، وتكرار العودة إلى الإجمام، والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية الباهظة لتطبيق الأحكام الاحتجازية، وفشل السجون المتكرر في إعادة تأهيل المدانين؛ لذلك، أدرجت العديد من التشريعات العقوبات البديلة في إطارها القانوني كحل من وفعال يوازن بين حماية المجتمع من جهة واحترام كرامة الإنسان وحقوقه من جهة أخرى (زواش، 2018، ص 303-316).

تختلف التعريفات القضائية للعقوبات البديلة باختلاف المراجع القانونية والنظرية، إلا أن معظمها يجمع على أنها عقوبات تُفرض بدلاً من الأحكام الاحتجازية قصيرة الأمد، وتنفذ خارج أسوار السجن، وتهدف إلى إعادة تأهيل الجاني وتحقيق شكل من أشكال العدالة التصالحية أو الإصلاحية، يُعرفها بعض الفقهاء بأنها: "مجموعة من التدابير العقابية تُفرض على المحكوم عليه كبديل عن السجن، تُطبق هذه التدابير في بيئة مفتوحة، وتُركز على الإصلاح والتأهيل أكثر من العقاب التقليدي". ويرى آخرون أنها شكل من أشكال العدالة الحديثة يركز على إصلاح الفرد بدلاً من معاقبته، وتحقيق التوازن بين حقوق الجاني والضحية والمجتمع (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والنيابة العامة الأردنية، 2023).

تُكمن أهمية العقوبات البديلة في قدرتها على التخفيف من الآثار السلبية للسجن، الذي قد يصبح في كثير من الحالات "مدرسة للجريمة"، حيث يتفاعل المجرمون الجدد مع المجرمين السابقين ويتعلمون سلوكيات إجرامية جديدة. كما تُتيح العقوبة البديلة للمدان الحفاظ على الروابط الأسرية والاجتماعية والمهنية، مما يُسهل إعادة اندماجه في المجتمع، ويُقلل من احتمالية العودة إلى الإجمام بعد قضاء عقوبته، في هذا السياق، تُشير العديد من الدراسات إلى أن معدلات العودة إلى الإجمام أقل بين الأفراد الذين قضوا عقوبات بديلة مقارنةً بمن قضوا فترات سجن، لا سيما في حالات الجرائم البسيطة أو غير العنيفة (موقع الجزيرة نت، 2025).

أما فيما يتعلق بخصائص العقوبات البديلة، فتمتيز، أولاً، بطابعها الشخصي، أي ارتباطها بشخصية الجاني وظروفه الاجتماعية والنفسية، مما

الفرع الثاني:

الأساس القانوني للعقوبات البديلة في التشريعات المقارنة

في المقابل، بدأت بعض الأنظمة العربية مؤخراً في إدخال العقوبات البديلة في تشريعاتها، وإن كان ذلك بشكل محدود وتدرجي، ففي المغرب، على سبيل المثال، يتضمن مشروع قانون العقوبات الجديد أحكاماً واضحة بشأن العقوبات البديلة، حيث ينص على أنواع محددة من العقوبات البديلة، مثل خدمة المرافق العامة، والغرامات اليومية، وتقييد بعض الحقوق، كبداية للأحكام بالسجن التي لا تتجاوز خمس سنوات، وقد وضعت شروط دقيقة لتطبيق هذه البدائل، منها عدم وجود سجل جنائي وعدم خطورة الجريمة، كما يمنح المشروع النائب العام والقاضي سلطة تقديرية في اقتراح أو توقيع هذه العقوبات، مع اشتراط الرقابة القضائية على تنفيذها، وتمثل هذه الخطوة تطوراً تشريعياً هاماً يعكس توجه المغرب نحو تحديث سياسته الجنائية وجعلها أكثر إنسانية وفعالية (وزارة العدل المغربية، 2022).

وفي مصر، أقرّ المشرع بعض أشكال العقوبات البديلة في قانون الإجراءات الجنائية، بما في ذلك اعتماد نظام للعقوبات مع وقف التنفيذ وأحكام غير سالبة للحرية مقيدة للحرية؛ ومع ذلك، لا يزال التشريع المصري بحاجة إلى تطوير أشمل يرسّي إطاراً شاملاً للعقوبات البديلة، ويحدد شروطها، وضمانات تنفيذها، ويضع آليات مؤسسية لرصدها، ويلاحظ أن العزوف عن توسيع نطاق هذه العقوبات يعود جزئياً إلى اعتبارات ثقافية واجتماعية، فضلاً عن نقص البنية التحتية الكافية لضمان تطبيقها بفعالية وكفاءة (جمهورية مصر العربية، 1950).

من جهة أخرى، شجعت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على اعتماد العقوبات البديلة كخيار ضروري لتحقيق العدالة والحد من الاكتظاظ في المؤسسات العقابية، ومن أبرز هذه الاتفاقيات قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو 1990)، التي تؤكد على ضرورة إعطاء الأولوية للعقوبات غير الاحتجازية، وخاصة لغير المجرمين، وعلى ضرورة توفير بدائل مناسبة قبل النطق بالحكم وأثناء تنفيذه، كما تدعو هذه القواعد إلى احترام كرامة المحكوم عليه الإنسانية وضمان إدماجه في المجتمع بدلاً من عزله، وتشكل هذه القواعد مرجعاً دولياً هاماً للمشرعين في مختلف الدول لإدماج العقوبات البديلة في قوانينهم المحلية (قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية، 1990).

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن الأساس القانوني للعقوبات البديلة في التشريعات المقارنة يختلف من دولة لأخرى من حيث شموليتها وفعاليتها، إلا أن الاتجاه العام يتجه نحو اعتبار هذه العقوبات جزءاً لا يتجزأ من النظام الجزائي المعاصر، يُشار إلى أن نجاح العقوبات البديلة لا يتوقف فقط على وجود نصوص قانونية، بل أيضاً على وجود بنية مؤسسية قادرة على تطبيق هذه العقوبات بفعالية، وتوافر آليات رقابة تضمن حسن تطبيقها، ونشر الوعي المجتمعي

يُعدّ الأساس القانوني للعقوبات البديلة من الركائز الأساسية التي تُمكن القضاء من تطبيق هذا النوع من العقوبات تطبيقاً سليماً ومنضبطاً، ويقصد بالأساس القانوني هنا الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يُحدد طبيعة العقوبات البديلة، وشروط تطبيقها، والفئات المستهدفة، والإجراءات والضمانات المصاحبة لها، وتُظهر مراجعة التشريعات المقارنة، سواءً في الدول الغربية أو العربية، تفاوتاً في مدى اعتماد العقوبات البديلة وطبيعة تنظيمها، إلا أن الاتجاه العام يتجه نحو تعزيز مكانتها في النظام الجزائي، نظراً لدورها الفعال في تحقيق العدالة الجنائية والحد من الآثار السلبية للأحكام السالبة للحرية (احمد، 2015، ص 138).

وفي التجربة الفرنسية، تُعدّ فرنسا رائدة في دمج العقوبات البديلة في نظامها القانوني، وينص القانون الجنائي الفرنسي على مجموعة من العقوبات البديلة التي يُمكن للقضاة اللجوء إليها في حالات معينة، منها: أعمال المرافق العامة، والرقابة القضائية، والإقامة الجبرية مع المراقبة الإلكترونية، تُنظّم هذه العقوبات مجموعة من النصوص القانونية، أبرزها القانون رقم 2004-204 الصادر في 9 مارس 2004، والمتعلق بتحديث العدالة، وقد أرسى هذا القانون مبدأ التدرج في العقاب، وأعطى الأولوية للتدابير غير الاحتجازية كلما أمكن، كما منح القضاة سلطة تقديرية في اختيار العقوبة الأنسب، شريطة أن تتوافق مع طبيعة الجريمة وشخصية الجاني. وتتميز التجربة الفرنسية بوجود مؤسسات متخصصة لمراقبة تنفيذ هذه العقوبات، مثل مكاتب تنفيذ العقوبات، مما يعزز فعاليتها ويضمن احترام حقوق المحكوم عليهم (الجمهورية الفرنسية، 2004).

وفي النظام القانوني الألماني، اعتمد المشرع الألماني نهجاً مشابهاً ينص قانون العقوبات الألماني (StGB) على عدد من البدائل العقابية، أبرزها الغرامات، وخدمة المجتمع، والمراقبة مع وقف التنفيذ، وقد عزّزت هذه الآليات في إطار سياسة جنائية تهدف إلى الحد من استخدام السجن، لا سيما في حالات الجرائم غير العنيفة، يعتمد النظام الألماني على ما يُعرف بنظرية "فردانية العقوبة"، أي أن العقوبة يجب أن تُصمّم بما يتناسب مع ظروف الجاني وظروفه الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يفتح الباب أمام استخدام العقوبات البديلة بدلاً من الحبس المؤقت، وقد أثبتت التجربة الألمانية أن اللجوء إلى العقوبات البديلة ساهم بشكل كبير في خفض معدلات العود وتحسين كفاءة النظام الجزائي من حيث التكلفة والنتائج (القانون الجنائي الألماني: الفقرات 40-43، 2013).

المجتمع بشكل خاص مرتكبي الجرائم البسيطة أو لأول مرة، وللأفراد الذين يسهل إعادة دمجهم في المجتمع (المالكي، 2022، ص 61).

أما العقوبة البديلة الثانية فهي المراقبة الإلكترونية، التي تعتمد على استخدام التكنولوجيا الحديثة لمراقبة المحكوم عليهم أثناء مدة عقوبتهم، كتحديد حركتهم داخل منطقة محددة أو إلزامهم بالبقاء في مكان محدد، تمثل المراقبة الإلكترونية تطوراً نوعياً في مجال العقوبات البديلة، إذ توفر بديلاً فعالاً للسجن مع الحفاظ على حرية المحكوم عليه ضمن حدود معينة، مما يحقق هدف حماية المجتمع دون المساس بالحرية الشخصية إلا بالقدر الضروري، ومن مزايا المراقبة الإلكترونية قدرتها على الحد من العودة إلى الإجرام، إذ تتيح المراقبة المستمرة التي تسهم في تقويم سلوك الجاني وتقديم الدعم اللازم، إلا أن هذه العقوبة تتطلب بنية تحتية تقنية وقانونية متطورة، وتثير تساؤلات تتعلق بحماية الخصوصية وحقوق الأفراد (Hirsch, 1985, p114).

ثالثاً، الغرامات المالية وتعد نوعاً آخر من العقوبات البديلة، حيث يلزم المحكوم عليه بدفع مبلغ مالي يحدده القاضي وفقاً لطبيعة الجريمة والقدرة المالية للمدين، وتعدّ الغرامة عقوبة مناسبة للجرائم التي لا تستلزم الحرمان من الحرية، وتحقق الردع من خلال الأثر الاقتصادي على الجاني، وتتميز الغرامات بسهولة تطبيقها وفعاليتها في تأمين تعويض مالي للدولة أو المجني عليه، لا سيما في حالات الجرائم المالية أو الجنح، إلا أن تطبيق الغرامات قد يواجه انتقادات تتعلق بعدم المساواة، إذ قد يتمكن الأغنياء من دفع الغرامات بسهولة، بينما يتحمل الفقراء عواقبها، وهذا يستدعي وضع معايير عادلة لتحديد قيمتها، أو نظام غرامات يومية يربط قيمة الغرامة بدخل المحكوم عليه (معهد البحرين للدراسات القضائية والقانونية، 2017).

تشمل العقوبات البديلة أيضاً التعليق المشروط للعقوبة، وهو إجراء قانوني يوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة محددة، رهناً بالتزام المحكوم عليه بسلوك معين، مثل عدم العودة إلى الإجرام، أو استيفاء شروط محددة كالعلاج النفسي أو الإدماج في برامج إعادة التأهيل، تُستخدم هذه العقوبة لتشجيع الجاني على تغيير سلوكه إيجابياً دون الحاجة إلى السجن، وإتاحة فرصة لإعادة إدماجه اجتماعياً، تعتمد فعالية التعليق المشروط على مدى الالتزام والمتابعة القضائية والتنفيذية خلال فترة التعليق؛ بالإضافة إلى ذلك، هناك الإقامة الجبرية، المعروفة أحياناً باسم "الحبس المنزلي"، حيث يُقيد المحكوم عليه بمسكنه لفترة زمنية محددة، ويمكن مراقبته لضمان امتثاله، تُعدّ الإقامة الجبرية وسيلةً لتخفيف وطأة الحبس التقليدي، وتُستخدم بشكل متزايد في العديد من البلدان لتخفيف ضغط السجن، لا سيما على الأفراد الذين لا يُشكلون تهديداً مباشراً للمجتمع (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، والنيابة العامة الأردنية، 2023).

بأهميتها وفعاليتها، كما أثبتت التجارب الدولية أن التشريعات التي تضع معايير واضحة لتطبيق العقوبات البديلة، وتحدد الجرائم المشمولة بها، وتوفر ضمانات للمحكوم عليهم، هي الأنجح في تحقيق الأهداف المرجوة من هذا النوع من العقوبات (القاضي، ص 85).

المطلب الثاني:

أنواع العقوبات البديلة وأهدافها

تختلف العقوبات البديلة باختلاف طبيعتها ومدى تأثيرها على حرية الجاني، وقد نشأت استجابةً للتحديات التي فرضتها العقوبات التقليدية، لا سيما السجن قصير المدة، ومن أبرز هذه الأنواع: خدمة المجتمع، والمراقبة الإلكترونية، والغرامات المالية، ووقف التنفيذ المشروط، والإقامة الجبرية، وتهدف هذه العقوبات إلى تحقيق التناسب بين الجريمة والعقوبة، وتجنب سلبات السجن، كالعزلة الاجتماعية والتكاليف الاقتصادية، وتعزيز فرص إعادة الإدماج، وخفض معدلات العودة إلى الإجرام، كما تسهم في تعزيز ثقة المجتمع بالعدالة من خلال التركيز على الإصلاح بدلاً من العقاب وحده، وتختلف آلية تطبيق هذه العقوبات باختلاف طبيعة الجريمة، وظروف الجاني، والنظام القانوني المعمول به (احمد، 2021، ص 74).

الفرع الأول:

التصنيف القانوني للعقوبات البديلة (خدمة المجتمع، المراقبة الإلكترونية، الغرامات، إلخ)

العقوبات البديلة أدوات قانونية حديثة أدرجت في التشريعات الجنائية لتخفيف العبء عن السجن، وتوفير حلول أكثر إنسانية وفعالية لمكافحة الجريمة، وتتخذ هذه العقوبات أشكالاً متنوعة لتلبية متطلبات مختلف أنواع الجرائم وظروف مرتكبيها، وهذا يستدعي تصنيفها قانونياً لضمان وضوح نطاق تطبيقها، وتحديد شروطها، وبيان الحدود التي لا يجوز تجاوزها، ويهدف هذا التصنيف إلى تحقيق التوازن بين حماية المجتمع، وتحقيق الإصلاح والردع، مع احترام حقوق المتهمين والمحكوم عليهم (بلحمزة، 2020، ص 127).

أولى هذه العقوبات البديلة هي خدمة المجتمع، وتُعرف بأنها التزام المحكوم عليه بأداء عمل غير مدفوع الأجر في مؤسسات عامة أو خيرية أو خدمية لمدة زمنية محددة تحددها المحكمة، ويعدّ هذا النوع من العقوبة وسيلة فعالة لرد الجميل للمجتمع وتعويضه عن الأضرار الناجمة عن الجريمة، كما يتيح للمحكوم عليه فرصة المشاركة في أنشطة بناءة تعزز انتماءه الاجتماعي وتحد من شعوره بالعزلة، تختلف مدة ونوع العمل باختلاف نوع الجريمة وشخصية الجاني، كما تُنظم تشريعات بعض الدول آليات مراقبة وتنفيذ خدمة المجتمع لضمان الالتزام، مثل إصدار تقارير دورية من الجهات الرقابية، وتُناسب خدمة

تشير الدراسات القانونية إلى أن تنوع العقوبات البديلة يعكس إدراكاً متزايداً بأن الحلول الفردية في السياسة الجنائية لا تكفي لمعالجة تعقيدات الجريمة الحديثة؛ على سبيل المثال، لا تناسب خدمة المجتمع الجرائم الخطيرة أو العنيفة، وقد لا تُشكّل الغرامات رادعاً في حالات الجرائم المالية الكبرى، من ناحية أخرى، تُعدّ المراقبة الإلكترونية أكثر فعالية في حالات محددة تتطلب مراقبة مستمرة؛ لذلك، يحرص المشرعون والقضاة على اختيار عقوبات بديلة تُحقق أكبر أثرٍ إصلاحي وراوع بأقل ضرر اجتماعي، ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن العقوبات البديلة تخضع لشروط وإجراءات قانونية دقيقة تضمن العدالة والردع؛ فعلى سبيل المثال، يجب أن تتناسب العقوبة البديلة مع الجريمة المرتكبة، وتراعي خطورة الجاني واحتمالية عودته، وكثيراً ما يشترط التشريع مراقبة دورية لتنفيذ العقوبة البديلة وإمكانية العودة إلى السجن في حال مخالفة شروطها (بوبا، 2015، ص 136).

وختاماً، يمكن القول إن التصنيف القانوني للعقوبات البديلة يعكس تنوع الأدوات القانونية التي يمكن للسياسة الجنائية الحديثة اللجوء إليها لتحقيق أهدافها، من خلال الموازنة بين العقاب والإصلاح، مع الحفاظ على الحقوق والحريات، ويُعد فهم هذا التصنيف أساساً أساسياً للمشرعين والقضاة والباحثين لضمان تطبيق هذه العقوبات بفعالية وعدالة، بما يخدم المصلحة العامة ويحافظ على استقرار النظام الاجتماعي.

الفرع الثاني:

الأهداف الاجتماعية والجنائية للعقوبات البديلة

العقوبات البديلة تُعدّ من أهم التجارب الحديثة في السياسة الجنائية، فهي تُمثل نقلة نوعية في فهم وتطبيق العقاب، لا تقتصر على معاقبة الجاني فحسب، بل تمتد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية والجنائية المتكاملة لتحقيق العدالة الجنائية بطريقة أكثر إنسانية وفعالية، يبرز هذا النوع من العقوبات كاستجابة للتحديات العديدة التي تواجه أنظمة العدالة الجنائية التقليدية، لا سيما تلك المتعلقة باكتظاظ السجون، وارتفاع معدلات العود، والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية الباهظة للسجون؛ وبناءً على ذلك، يمكن النظر إلى أهداف العقوبات البديلة من منظورين متكاملين: الأهداف الاجتماعية التي تهدف إلى حماية المجتمع وتعزيز التماسك الاجتماعي، والأهداف الجنائية التي تُركز على تحقيق الردع والإصلاح والإنصاف (القحطاني، 2023، ص 194).

على المستوى الاجتماعي، تهدف العقوبات البديلة إلى الحد من الضرر الذي يلحقه تطبيق العقوبات التقليدية، وخاصة السجن، بالمجتمع، والذي غالباً ما يهّم المجرمين ويبعدهم عن بيئتهم الطبيعية وأسرتهم، تُسهم إعادة إدماج المحكوم عليهم في المجتمع من خلال العقوبات البديلة، كخدمة المجتمعية التي تُعزز التماسك الاجتماعي، وتهدف إلى حماية المجتمع وتعزيز التماسك الاجتماعي، والأهداف الجنائية التي تُركز على تحقيق الردع والإصلاح والإنصاف (القحطاني، 2023، ص 194).

على المستوى الاجتماعي، تهدف العقوبات البديلة إلى الحد من الضرر الذي يلحقه تطبيق العقوبات التقليدية، وخاصة السجن، بالمجتمع، والذي غالباً ما يهّم المجرمين ويبعدهم عن بيئتهم الطبيعية وأسرتهم، تُسهم إعادة إدماج المحكوم عليهم في المجتمع من خلال العقوبات البديلة، كخدمة المجتمعية التي تُعزز التماسك الاجتماعي، وتهدف إلى حماية المجتمع وتعزيز التماسك الاجتماعي، والأهداف الجنائية التي تُركز على تحقيق الردع والإصلاح والإنصاف (القحطاني، 2023، ص 194).

على المستوى الاجتماعي، تهدف العقوبات البديلة إلى الحد من الضرر الذي يلحقه تطبيق العقوبات التقليدية، وخاصة السجن، بالمجتمع، والذي غالباً ما يهّم المجرمين ويبعدهم عن بيئتهم الطبيعية وأسرتهم، تُسهم إعادة إدماج المحكوم عليهم في المجتمع من خلال العقوبات البديلة، كخدمة المجتمعية التي تُعزز التماسك الاجتماعي، وتهدف إلى حماية المجتمع وتعزيز التماسك الاجتماعي، والأهداف الجنائية التي تُركز على تحقيق الردع والإصلاح والإنصاف (القحطاني، 2023، ص 194).

اما في بعض الدول النامية، كانت العقوبات البديلة أقل فعالية نظراً لضعف البنية التحتية القضائية ونقص برامج التأهيل المتطورة، بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تعيق تحقيق أهدافها المنشودة، ومع ذلك، تُقدم العقوبات البديلة حلاً عملياً للحد من اكتظاظ السجون، وخفض تكلفة الاحتجاز، وتحقيق ردع فعال دون المساس بحقوق الإنسان؛ وعليه، يُمكن القول إن تطبيق العقوبات البديلة بشكل مدروس ومتكامل، إلى جانب تطوير برامج إعادة التأهيل والمراقبة، يُمثل خياراً فعالاً للحد من الجريمة وتحقيق الأمن المجتمعي (عمر، 2017، ص 147).

المطلب الأول:

تجربة بعض الدول في تطبيق العقوبات البديلة

في السنوات الأخيرة، حظيت العقوبات البديلة باهتمام متزايد من العديد من الدول، وقد اعتمدت هذه الدول على هذه العقوبات كجزء أساسي من سياسات العدالة الجنائية، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والقانونية لكل مجتمع، وفي تجارب مختلفة، تم التركيز على تطوير أطر قانونية تتيح للسلطة القضائية مرونة في اختيار العقوبات المناسبة التي تتناسب مع طبيعة الجريمة وظروف الجاني، وتم اعتماد الغرامات، وخدمة المجتمع، والمراقبة الإلكترونية، وبرامج إعادة التأهيل كبداية للأحكام الاحتجازية (مملكة البحرين، 2025).

وقد أظهرت تجارب هذه الدول أن نجاح العقوبات البديلة يعتمد إلى حد كبير على توفر بنية تحتية مؤسسية قوية، تشمل هيئات تنفيذية كفؤة، ومؤسسات رقابية فعالة، وبرامج إعادة تأهيل مستمرة، كما أن وعي المجتمع بدور هذه العقوبات في إعادة إدماج المجرمين يلعب دوراً محورياً في قبولها وتطبيقها بفعالية، علاوة على ذلك، لوحظ نجاح هذه التجارب في خفض معدلات العودة إلى الإجرام بين الأفراد الذين خضعوا للعقوبات البديلة، مما يعكس أثراً إيجابياً على الاستقرار الاجتماعي، كما ساهم تقليل الاعتماد على السجن في تخفيف الضغط على المؤسسات العقابية، مما أتاح تحسين ظروف احتجاز السجناء، وهكذا، تُظهر تجارب بعض الدول أن العقوبات البديلة ليست مجرد حل تقني لمعالجة اكتظاظ السجون، بل هي أداة فعالة لتحقيق أهداف العدالة الجنائية التنموية والاجتماعية (سويح، 2020، ص 153).

الفرع الأول:

تجربة فرنسا كنموذج أوروبي

تعدّ فرنسا رائدة في تبني وتطوير مفهوم العقوبات البديلة، حيث اتسمت تجربتها بالتطوير المستمر والتكيف مع التغيرات الاجتماعية والقانونية، بدأت فرنسا بإدخال العقوبات البديلة في نظامها القضائي في منتصف القرن العشرين، استجابةً للضغط المتزايد على السجون وارتفاع معدلات الجريمة؛ ومع مرور الوقت، تطورت هذه العقوبات لتشمل مجموعة متنوعة من التدابير الرامية

عند تطبيقها على الجرائم البسيطة أو مرتكبي الجرائم لأول مرة، مما يثير انتقادات تُشير إلى عدم إنصافها؛ من ناحية أخرى، تُتيح العقوبات البديلة خيارات متنوعة تسمح بتكييف العقوبة بحيث لا تكون قاسية للغاية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على هيبة القانون وكرامة العقوبة، كما أنها تُوفر ضمانات قانونية تحمي حقوق المدانين وتمنع إساءة استخدام العقوبة أو تطبيقها تعسفاً (عماري، 2021، ص 110).

لا يُمكن إغفال دور العقوبات البديلة في تخفيف العبء الاقتصادي على الدولة، يتطلب تنفيذ الأحكام الاحتجازية إنفاقاً مالياً كبيراً على السجون والموظفين والخدمات ذات الصلة، بينما تُقدم العقوبات البديلة حلاً أقل تكلفة وأكثر استدامة، يُعزز هذا الجانب الاقتصادي جاذبية العقوبات البديلة لدى صانعي القرار، لا سيما في الدول التي تواجه صعوبات مالية أو ضغطاً على بنيتها التحتية العقابية؛ كما تلعب العقوبات البديلة دوراً هاماً في احترام حقوق الإنسان، إذ تُولي أهمية بالغة لكرامة المحكوم عليه وتحترم حقه في الحرية والاندماج الاجتماعي، بعيداً عن الحرمان الكامل من حريته، في هذا السياق، تُعدّ العقوبات البديلة جزءاً من سياسة جزائية أكثر إنسانية، تتسق مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تدعو إلى الحد من استخدام السجن، لا سيما في الجرائم الأقل خطورة.

ومن خلال هذا النهج المتكامل، يُمكن القول إن العقوبات البديلة تُمثل نموذجاً متقدماً في السياسة الجنائية الحديثة، يُسهّم في إعادة تعريف مفهوم العقوبة ليس فقط كأداة للعقاب، بل أيضاً كوسيلة للإصلاح والتأهيل، وتعزيز السلم الاجتماعي، وحماية المجتمع بشكل أكثر فعالية، تعكس هذه العقوبات فهماً عميقاً بأن العدالة الجنائية ليست مجرد مسألة عقاب صارم، بل تتطلب استراتيجيات شاملة تراعي الأهداف الاجتماعية والجنائية على حد سواء، من أجل تحقيق نظام جزائي متوازن وعادل وإنساني.

المبحث الثاني:

فعالية العقوبات البديلة في الحد من الجريمة - دراسة مقارنة

تُعدّ العقوبات البديلة من أهم الأساليب الحديثة التي تتبناها العديد من الدول للحد من الجريمة وتخفيف العبء عن النظامين القضائي والسجني، وتُشير دراسة مقارنة لبعض الأنظمة القانونية إلى أن فعالية العقوبات البديلة تختلف باختلاف البيئة الاجتماعية والقانونية، ففي دول أوروبية كالسويد وهولندا، أثبتت العقوبات البديلة نجاحاً ملموساً في خفض معدلات العودة إلى الإجرام، حيث انصبّ التركيز على إعادة دمج المجرمين في المجتمع وتعزيز دورهم الإيجابي، مما ساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، كما أن تفعيل دور الجهات المختصة في مراقبة تنفيذ هذه العقوبات يضمن التزام المُحتجزين بها ويمنع التساهل في تنفيذها (Tonry, 1990, p42).

فعالية برامج إعادة التأهيل المصاحبة لها؛ علاوة على ذلك، يتطلب نجاح هذه العقوبات تعاوناً وثيقاً بين السلطات القضائية والتنفيذية والمجتمع المدني، مما يتطلب تنسيقاً مستمراً وتوفير الموارد اللازمة (مجلس أوروبا لحقوق الإنسان، 2022).

في الختام، تُظهر تجربة فرنسا في تطبيق العقوبات البديلة أن هذه الأساليب ليست مجرد بدائل رخيصة للسجن، بل هي أدوات فعّالة تحقق أهداف الردع والإصلاح والوقاية من الجريمة، ويعكس نجاح هذه التجربة قدرة النظام القضائي الفرنسي على الابتكار والتكيف مع متطلبات العدالة المعاصرة، جامعاً بين الإنصاف والفعالية مع مراعاة مصالح المجتمع والفرد، ويمكن القول إن تجربة فرنسا تُمثل نموذجاً متقدماً وملهماً في مجال العقوبات البديلة، حيث نجحت في تقليل الاعتماد على الحبس التقليدي، وتعزيز سلامة المجتمع من خلال توفير حلول متكاملة تُراعي الأبعاد الإنسانية والاجتماعية للجريمة والعقاب.

الثاني:

المطلب

تجربة المغرب كنموذج عربي

شهد المغرب في السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بمفهوم العقوبات البديلة؛ ويأتي ذلك استجابةً للتحديات التي تواجه النظام الجزائي التقليدي، بما في ذلك الاكتظاظ في السجون، وارتفاع معدلات العودة إلى الإجماع، وارتفاع التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للسجون، ويندرج هذا التوجه في إطار جهود الدولة المغربية لإصلاح نظام العدالة الجنائية بما يتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان والتوصيات الدولية المتعلقة ببدائل العقوبات السالبة للحرية، لا سيما في الجرائم البسيطة (الشهابي، 2018، ص 173).

بدأ الاهتمام الفعلي بالعقوبات البديلة في المغرب مع مطلع الألفية الثالثة، إلا أن النقاش العملي والتشريعي اتخذ منحىً أكثر جدية مع طرح مشاريع قوانين تتعلق بإصلاح قانون العقوبات وقانون المسطرة الجنائية، وتضمنت مشاريع هذه القوانين المقترحة عقوبات بديلة كالعزل في الوظيفة العامة، والغرامات اليومية، والمراقبة القضائية، وإجراءات إعادة التأهيل، وتهدف هذه التدابير إلى تحقيق مبدأ التناسب بين الجريمة والعقاب، مع تجنب الآثار السلبية التي قد تترتب على الحبس، لا سيما في الجرائم البسيطة أو التي تُرتكب لأول مرة (القانون الجنائي المغربي، المادة 1-35).

ظهرت هذه التوجهات في سياق وطني وإقليمي يدعو إلى حلول بديلة أكثر فعالية وإنسانية للتعامل مع الجريمة، لا سيما في ظل التداعيات الاجتماعية السلبية للسجن على الفرد وأسرته ومحيطه، والتي غالباً ما تؤدي إلى تعميق التهميش وإعاقة فرص الاندماج، كما أقرت التجربة المغربية بأهمية التمييز بين المجرمين حسب درجة خطورتهم، والتمييز بين من يستحقون

إلى تحقيق التوازن بين الردع والتأهيل والحفاظ على حقوق الإنسان، مع تقليل الاعتماد على الحبس التقليدي (نصيغ، 2018، ص 129).

تتميز التجربة الفرنسية بإطار تشريعي واضح ومنظم يُنظم تطبيق العقوبات البديلة، يمنح القانون القضاة صلاحيات واسعة لاختيار العقوبة الأنسب بناءً على نوع الجريمة وظروف الجاني، تشمل هذه العقوبات البديلة الغرامات، وخدمة المجتمع، والمراقبة الإلكترونية، والتدابير التأهيلية التي تهدف إلى إعادة دمج الجاني في المجتمع، كما تشمل التجربة الفرنسية برامج مصممة لمساعدة المدانين على التغلب على أسباب الجريمة، كالإدمان والبطالة والتهميش الاجتماعي، وهذا يعكس نهجاً شمولياً يعالج الجريمة من جذورها، لا أعراضها فقط (Hancock, 2007, p96).

يلعب دور السلطات التنفيذية والمجتمع المدني دوراً محورياً في نجاح تطبيق العقوبات البديلة في فرنسا، إذ تتولى مؤسسات متخصصة مراقبة تنفيذ الأحكام، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمشمولين بها، ومراقبة التزامهم بشروطها، وتشير الدراسات إلى أن هذه المراقبة المستمرة تسهم بشكل فعال في خفض معدلات العودة إلى الإجماع وتعزيز فرص إعادة الإدماج الاجتماعي، علاوة على ذلك، اعتمدت فرنسا المراقبة الإلكترونية كأحد أبرز أشكال العقوبات البديلة، يتيح هذا النظام المتطور مراقبة دقيقة للمدانين دون الحاجة إلى احتجازهم في السجن، وقد ساهم هذا النظام في تخفيف الضغط على السجون وتحسين ظروف احتجاز من يقضون عقوبتهم، كما يتيح الاعتماد على هذا النوع من العقوبات للمجرم البقاء ضمن بيئته الاجتماعية والأسرية، مما يعزز فرص إعادة تأهيله وإدماجه (بوابية، ص 63).

تشير الإحصاءات الفرنسية إلى انخفاض ملحوظ في معدلات الجريمة بين من خضعوا للعقوبات البديلة مقارنةً بالمحكوم عليهم بالسجن التقليدي؛ ويعود ذلك إلى أن العقوبات البديلة في فرنسا لا تقتصر على فرض عقوبة جنائية فحسب؛ كما تشمل برامج تعليمية وتأهيلية مصممة خصيصاً لمساعدة المجرمين على تطوير مهاراتهم وتحسين فرصهم في الحياة بعد قضاء عقوبتهم، يسهم هذا النهج الشامل في الحد من عوامل العودة إلى الإجماع كالفقر والبطالة والعزلة الاجتماعية (سويح، 2020، ص 169).

كما اعتمدت فرنسا مناهج واضحة لحقوق الإنسان في تطبيق العقوبات البديلة، مع التركيز على احترام كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية، وقد جعلها هذا نموذجاً يُحتذى به للمجتمعات التي تسعى إلى تطبيق العدالة الجنائية بطريقة أكثر إنسانية وفعالية، ويعكس هذا الاعتراف بأهمية العقوبات البديلة كوسيلة للحد من الإقصاء الاجتماعي الذي قد ينتج عن السجن التقليدي، ومع ذلك، تواجه فرنسا تحديات في تطبيق العقوبات البديلة، منها الحاجة المستمرة لتطوير البنية التحتية اللازمة لرصد هذه العقوبات وتطبيقها، وضمان

الأطر القانونية المنظمة للعقوبات البديلة وتحديد ضوابط تنفيذها، كما أن هناك نقصاً في الوعي المجتمعي والقضائي بأهمية هذه العقوبات وفعاليتها، ويُنظر إليها أحياناً على أنها شكل من أشكال التساهل مع المجرمين، مما يدفع بعض القضاة إلى تفضيل العقوبات التقليدية (فهيمية، 2025، ص 662-676).

ومن التحديات الأخرى صعوبة قياس فعالية العقوبات البديلة على المدى الطويل، نظراً لغياب قواعد بيانات وإحصاءات دقيقة توضح مدى تأثيرها على العودة إلى الإجرام؛ علاوة على ذلك، لا تزال بعض أنواع الجرائم، وخاصةً الجرائم الخطيرة، مستثناة من نطاق العقوبات البديلة، مما يحد من شموليتها وفعاليتها كنظام إصلاح شامل، لذا، يتطلب التصدي لهذه التحديات إرادة سياسية وتشريعية جادة، إلى جانب توعية مجتمعية وتدريب الكوادر المعنية بتطبيق سياسات العدالة الحديثة (جامعة الدول العربية، 2024).

الفرع الأول:

الجوانب القانونية والجنائية والتحديات المؤسسية

تمثل العقوبات البديلة تحولاً جوهرياً في فلسفة العقاب، من كونها وسيلة ردع وعقاب إلى أداة إصلاح اجتماعي وتأهيلي، ورغم تبني العديد من التشريعات الحديثة لهذه الفكرة، إلا أن هناك جوانب قانونية وجنائية وتحديات مؤسسية عديدة تحول دون تطبيقها بفعالية (القحطاني، ص 100).

أولاً: الجوانب القانونية والجنائية

يُعد الإطار القانوني حجر الزاوية في نجاح أي نظام عقوبات بديلة؛ ومع ذلك، لا تزال معظم الأنظمة الجنائية العربية، وحتى بعض الأنظمة المقارنة، تعتمد بشكل كبير على العقوبات التقليدية، وخاصة الحبس والغرامة، ورغم إدخال العقوبات البديلة في بعض التشريعات، إلا أنها غالباً ما تُطبق في نطاق ضيق ومحدود، غالباً ما يقتصر على الجناح أو المخالفات البسيطة، مما يُضعف فاعليتها كبديل إصلاح واسع النطاق (نهاد، 2020، ص 138).

من أبرز الإشكاليات القانونية غياب تعريف دقيق وموحد لمفهوم العقوبات البديلة، سواء من حيث طبيعتها أو آليات تطبيقها أو الفئات التي تُطبق عليها، إن التمييز بين التدابير الاحترازية والعقوبات البديلة ليس واضحاً دائماً، مما يسبب تداخلاً في التطبيق القضائي ويؤثر على الضمانات القانونية للمتهمين، من ناحية أخرى، تمثل مسألة التناسب بين الجريمة والعقاب تحدياً إجرامياً، فقد تُعتبر العقوبات البديلة غير رادعة لبعض أنواع الجرائم، أو قد يفسرها المجتمع على أنها شكل من أشكال التساهل في العقوبة، مما يقوّض الثقة في العدالة الجنائية؛ علاوة على ذلك، تظل بعض الجرائم الخطيرة أو العنيفة مستثناة من تطبيق هذه العقوبات، مما يحد من شمولية نظام

عقوبة جزائية تسلب حريتهم، ومن يمكن إصلاحهم وإعادة إدماجهم بعقوبة غير احتجازية (المالك، 2020، ص 205).

ورغم أن العقوبات البديلة لم تُدمج بعد في القانون الجنائي المغربي، إلا أن هناك وعياً متزايداً بأهميتها لدى الجهات القضائية والقانونية، وقد نُظمت العديد من الندوات والدراسات وورش العمل الوطنية لمعالجة الحاجة إلى تسريع اعتماد هذه العقوبات، وتحديد نطاق تطبيقها، وتطبيق معاييرها، كما تم التركيز على أهمية تطوير البنية التحتية القانونية والمؤسسية اللازمة، بما في ذلك تدريب القضاة والمدعين العامين والمكلفين بتنفيذ العقوبات (الشهابي، 2018، ص 73).

أثبتت بعض التجارب الرائدة التي أجرتها المحاكم المغربية جدوى تطبيق العقوبات البديلة تجريبياً، لا سيما في قضايا القُصّر أو الجرائم التي لا تنطوي على عنف أو تهديد مباشر للسلامة العامة، وتهدف هذه التجارب إلى إيجاد نموذج عملي يُمكن البناء عليه لترسيخ العقوبات البديلة وتعميمها، في حال إدراجها رسمياً في النصوص القانونية، من جهة أخرى، ثمة وعي رسمي بأن نجاح العقوبات البديلة لا يتطلب تعديلات قانونية فحسب، بل يتطلب أيضاً تعاوناً متعدد الأطراف، يشمل القضاء ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والهيئات الحكومية المعنية بالشؤون الاجتماعية والتربوية، وهذا يستدعي إنشاء أنظمة دعم اجتماعي وإدماجي تدعم المحكوم عليهم بعقوبات بديلة، وتوفر لهم فرص التدريب والتوظيف، مما يساهم في الحد من احتمالية العودة إلى الإجرام (الغني، 2019، ص 138).

في الختام، تعكس تجربة المغرب، وإن كانت لا تزال في مراحلها التحضيرية والتشريعية، توجهاً إيجابياً نحو تحديث السياسة الجزائية بما يتماشى مع مبادئ العدالة التصالحية، ويجعل العقاب وسيلة إصلاح لا أداة انتقام، لأن تجربة المغرب في مجال العقوبات البديلة، وإن لم يتم تطبيقها بشكل كامل بعد، تمثل نموذجاً عربياً واعداً يمكن أن يشكل مرجعاً في المنطقة إذا تم تطبيقه بشكل شامل ومتكامل يأخذ في الاعتبار الأبعاد القانونية والاجتماعية والتربوية للعقاب ويساهم بشكل فعال في الحد من الجريمة وتحقيق الأمن المجتمعي.

المطلب الثاني:

التحديات والعقبات التي تواجه تطبيق العقوبات البديلة

على الرغم من الفوائد العديدة للعقوبات البديلة في الحد من اكتظاظ السجون وتحقيق العدالة التصالحية، إلا أن تطبيقها يواجه عدداً من التحديات والعقبات التي تحد من فعاليتها على أرض الواقع، من أبرز هذه التحديات نقص البنية التحتية التشريعية والتنظيمية في بعض الدول، لا تزال القوانين الجنائية تعتمد بشكل كبير على العقوبات الاحتجازية، مع عدم كفاية تطوير

العقوبات البديلة ويجعله عاجزاً عن تحقيق ردع متوازن بين العام والخاص (السعدي، 2023، ص788-803).

ثانياً: التحديات المؤسسية

على المستوى المؤسسي، تواجه العقوبات البديلة تحديات كبيرة تتعلق بالهيكل الإداري والهيكلية للمؤسسات المسؤولة عن تنفيذها، أول هذه

التحديات هو ضعف التنسيق بين الجهات ذات الصلة، كالسلطة القضائية ووزارات العدل والشؤون الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، يتطلب تطبيق العقوبات البديلة تعاوناً وثيقاً بين هذه الجهات لضمان فعالية التنفيذ وتقييم النتائج، وتعاني دول عديدة أيضاً من نقص في الكوادر المؤهلة للإشراف على تطبيق العقوبات البديلة، سواءً من حيث الإشراف على المحكوم عليهم أو مراقبة امتثالهم للشروط المحددة؛ على سبيل المثال، يتطلب تطبيق المراقبة الإلكترونية فريقاً فنياً متخصصاً، بينما تتطلب برامج الخدمة المجتمعية جهات استضافة منظمة مستعدة للتعاون مع السلطات القضائية (مملكة البحرين، 2025).

يُمثل التمويل أيضاً عقبة رئيسية أمام تطبيق برامج العقوبات البديلة، إذ تتطلب هذه البرامج موارد مالية لتطوير البنية التحتية اللازمة، وتوفير المعدات التقنية، وتمويل حملات التوعية والتدريب للعاملين في هذا المجال، وفي ظل غياب المخصصات المالية الكافية، تصبح العقوبات البديلة مجرد نصوص قانونية غير فعّالة، إضافةً إلى ذلك، لا تزال بعض المؤسسات القضائية تُبدي تحفظات أو تردداً في اعتماد العقوبات البديلة نظراً لضعف الثقة بفعاليتها أو لنقص الخبرة الكافية لدى القضاة لتقييم الحالات التي تستحق هذا النوع من العقوبة، وقد يؤدي هذا التردد إلى اقتصر استخدامها على حالات محدودة للغاية، مما يتعارض مع أهداف النظام الجزائي الإصلاحية (فريدة، 2020، ص83).

ثالثاً: ضعف القبول المجتمعي والثقافي

لا يمكن إغفال الأثر المجتمعي والثقافي لعرقلة تطبيق العقوبات البديلة، فالنظرة التقليدية السائدة في العديد من المجتمعات هي أن العقوبة يجب أن تكون حرماناً جسدياً أو نفسياً، مما يؤدي إلى اعتبار العقوبات البديلة شكلاً من أشكال التساهل أو غياباً للعدالة، يؤثر هذا التصور على نظرة المجتمع تجاه المحكوم عليهم بالعقوبات البديلة، ويحول دون إعادة إدماجهم. وهذا يقوّض الهدفين الأساسيين لهذه العقوبات: الإصلاح والإدماج الاجتماعي (المالك، 2022، ص83).

خلاصة القول تُشكّل الجوانب القانونية والجنائية، إلى جانب التحديات المؤسسية، عقبات حقيقية أمام فعالية نظام العقوبات البديلة، ويتطلب تجاوز هذه العقبات مراجعة شاملة للمنظومة التشريعية لضمان وضوح النصوص

واتساع نطاق تطبيق العقوبات البديلة، وهذا يتطلب تطوير البنية التحتية للمؤسسات التنفيذية، وتوفير الموارد اللازمة، وتعزيز التعاون بين مختلف الجهات المعنية، كما يجب بذل الجهود لتغيير النظرة المجتمعية لهذه العقوبات من خلال التوعية والإعلام والتثقيف القانوني، مما يعزز فرص نجاح هذا النظام الإصلاحي المهم.

الفرع الثاني:

التحديات الاجتماعية والثقافية ومدى القبول المجتمعي

يُعدّ البعد الاجتماعي والثقافي أحد الركائز الأساسية لنجاح أو فشل تطبيق أنظمة العقوبات البديلة، ولا يقتصر نجاح هذا النوع من العقوبات على وجود إطار قانوني وتنفيذي فعّال، بل يعتمد إلى حد كبير على تقبل المجتمع له واستعداده لمعاملة المحكوم عليهم كأفراد يستحقون فرصة للإصلاح والتكامل، لا كمجرمين يُنبذون أو يُعزلون عن المجتمع، في هذا السياق، تبرز جملة من التحديات الاجتماعية والثقافية التي تحد من فعالية العقوبات البديلة وتعيق تقدمها في العديد من الدول، وخاصةً في المجتمعات ذات الطابع المحافظ أو التي تسود فيها ثقافة العقاب التقليدية (مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، 2025).

أول هذه التحديات هو النظرة المجتمعية السائدة للعقاب، ففي العديد من الثقافات، وخاصةً في المجتمعات العربية، يُنظر إلى العقاب كوسيلة للانتقام أو التطهير الاجتماعي، وليس للإصلاح أو التأهيل، هذا الرأي يجعل الأحكام البديلة، التي لا تتضمن السجن أو الحرمان المالي المباشر، تبدو للعامّة شكلاً من أشكال التساهل مع الجريمة أو تشجيعاً غير مباشر على خرق القانون، مما يؤدي إلى إضعاف الثقة بالنظام القضائي نفسه؛ على سبيل المثال، عندما يُحكم على شخص ارتكب جريمة بخدمة المجتمع أو بالمراقبة الإلكترونية بدلاً من السجن، قد ينظر إليه المجتمع المحيط على أنه "هرب" من العقاب، مما قد يؤدي إلى عزلة اجتماعية أو وصمة عار مستمرة حتى بعد انتهاء العقوبة (رضا، 2015، ص159).

بالإضافة إلى ذلك، قد لا تكون الأسرة، الوحدة الاجتماعية الأساسية، مستعدة دائماً لدعم الفرد الخاضع للعقوبة البديلة، سواءً خوفاً من حكم الجيران والأقارب أو لعدم إلمامها بمفهوم هذه العقوبات وأهدافها، قد يؤدي هذا إلى شكل من أشكال الرفض الداخلي داخل البيئة الأسرية، مما يحرم العقوبة البديلة من جانبها الإصلاحي ويجعلها تجربة أقسى من عقوبة السجن، أحياناً لأنها تُمارس في بيئة اجتماعية عدائية أو غير متقبلة، وتتفاقم هذه التحديات في المجتمعات التي تفتقر إلى الوعي القانوني وثقافة الحقوق، لا تُعتبر العقوبات البديلة أداةً لتقويم السلوك ودمج الأفراد في المجتمع، بل تُعتبر وسيلةً للتهرب من العقاب، خاصةً عندما يتعلق الأمر بشخصيات مرموقة أو من

الجرائم البسيطة والمتوسطة، واستبدالها بتدابير أكثر فعالية لإعادة تأهيل المجرمين وتحقيق العدالة الاجتماعية.

تم تحليل الجوانب القانونية والمؤسسية المرتبطة بهذه العقوبات، بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية والثقافية التي تعيق تطبيقها، كما تم استعراض تجارب مقارنة في بعض الدول التي نجحت في تبني نماذج متقدمة للعقوبات البديلة، وأظهرت الدراسة أن نجاح هذا النوع من العقوبات لا يتوقف على النصوص القانونية فحسب، بل يتطلب بيئة تشريعية وإدارية ومجتمعية داعمة تسهم في تحقيق الأهداف الإصلاحية للعقوبة وخفض معدلات العود. في ضوء التحليل والمناقشة، يمكن استخلاص الاستنتاجات والمقترحات التالية:

أولاً: الاستنتاجات

1 تمثّل العقوبات البديلة تطوراً هاماً في فلسفة العقاب، إذ تسعى إلى إصلاح المجرمين وإعادة دمجهم في المجتمع بدلاً من الاكتفاء بالعقوبات السجنية التقليدية.

2 يُعدّ ضعف الإطار التشريعي والتنظيمي في بعض الدول من أهمّ العوائق أمام التطبيق الفعال للعقوبات البديلة، لا سيما في ظل غياب نصوص واضحة تُحدّد طبيعتها وشروطها.

3 يُشكّل القبول المجتمعي المحدود للعقوبات البديلة عائقاً حقيقياً أمام نجاحها، نظراً لانتشار ثقافة جزائية تقليدية تُعادل العدالة بالعقوبة القاسية.

4 تؤثر التحديات المؤسسية، كضعف التنسيق بين الجهات المعنية ونقص الكوادر المؤهلة، سلباً على التطبيق الفعّال والمستدام للعقوبات البديلة.

5 تُشير التجارب المُقارنة إلى أن العقوبات البديلة يمكن أن تسهم بشكل كبير في الحد من الجريمة وخفض معدلات العودة إليها، شريطة توافر بيئة قانونية ومجتمعية مناسبة.

ثانياً: المقترحات

1 مراجعة التشريعات الجنائية لتوسيع نطاق العقوبات البديلة، وتحديد معايير واضحة وشاملة لتطبيقها، مع ضمان التناسب بين الجريمة والعقاب.

2 تعزيز برامج التوعية والتثقيف القانوني على مستوى المجتمع، من خلال الإعلام والتربية والخطاب الديني، لتغيير الصورة النمطية حول العقوبات البديلة.

3 تطوير الهيكل المؤسسي والإداري للجهات المسؤولة عن تطبيق العقوبات البديلة، من خلال تدريب الكوادر وتوفير الإمكانيات الفنية واللوجستية.

4 إشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تطبيق برامج العقوبات البديلة، وخاصةً في مجالات خدمة المجتمع والدعم النفسي والاجتماعي للمحكوم عليهم.

طبقة اجتماعية معينة، هذا يُولد انطباعات سلبية لدى عامة الناس، ويُغذي مشاعر الظلم والتمييز، وبالتالي، فإن غياب ثقافة قانونية عامة تُفسّر أهداف العقوبات البديلة وفوائدها طويلة الأمد يُصعّب من كسب دعم المجتمع لها(صرصار، 2023).

كما يلعب الإعلام دوراً مزدوجاً في هذا السياق، فبينما يمكنه أن يساهم في زيادة الوعي بأهمية العقوبات البديلة وتغيير النظرة السلبية إليها، إلا أنه قد يساهم أحياناً في ترسيخ الأحكام المسبقة، ويساهم في الإثارة بدلاً من التثقيف، ولا يمكن إغفال الدور المهم للمؤسسات التعليمية والدينية في التأثير على نظرة المجتمع للعقوبات البديلة، فغياب هذا الموضوع عن المناهج التعليمية أو الخطب الدينية يؤدي إلى استمرار الجهل بمفهوم العقوبات البديلة وأهدافها، وبالتالي إلى استمرار المقاومة الثقافية والاجتماعية لها؛ علاوة على ذلك، قد تُساوي بعض الخطابات الدينية أو الشعبية بين العدالة والعقاب القاسي، مما يُعمّق الفجوة بين الفهم القانوني الحديث للعقوبات البديلة والتصورات المجتمعية التقليدية للعدالة(وزارة العدل العراقية، وجامعة كويه، 2025).

من ناحية أخرى، تواجه فئات معينة، كالشباب والنساء والأحداث، تحديات مضاعفة عند خضوعهم للعقوبات البديلة، فالنظرة المجتمعية لهم أكثر تحفظاً، ويُنظر إليهم على أنهم مصدر تهديد أو "غير جديرين بالثقة"، حتى بعد انقضاء مدة عقوبتهم، وهذا يُصعّب عليهم إعادة الاندماج في العمل أو المدرسة أو حتى بيئاتهم الأسرية، مما قد يدفع بعضهم إلى معاودة الإجرام بسبب الشعور بالإقصاء أو الفشل الاجتماعي(Fabello, 2011, p11-67).

وبناءً على ذلك، تتطلب معالجة هذه التحديات استراتيجيات شاملة تتجاوز الجوانب القانونية والإجرائية، وتشمل التوعية المجتمعية، والتثقيف الإعلامي، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والدينية والتعليمية، ويهدف ذلك إلى بناء ثقافة قانونية واجتماعية تُدرك أهمية العقوبات البديلة، وتحتضن المحكوم عليهم كأفراد يخضعون للتأهيل، لا كمجرمين يُنبذون، ولا يتحقق نجاح العقوبات البديلة في تحقيق أهدافها بمجرد إصدار الحكم؛ بل إنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قبول المجتمع واستعداده لدعم الأفراد في عملية إصلاحهم وإعادة دمجهم في الحياة العامة.

الخاتمة

تناول هذه الدراسة موضوع العقوبات البديلة كتوجه حديث في السياسة الجنائية المعاصرة، وتأتي هذه الدراسة في ظل تنامي القناعة لدى العديد من الأنظمة القانونية بأهمية تجاوز العقوبات السالبة للحرية التقليدية، لا سيما في

5 إجراء دراسات دورية لتقييم أثر العقوبات البديلة على معدلات الجريمة وقياس فاعليتها مقارنةً بالأحكام التقليدية، بهدف تطوير السياسات الجنائية المستقبلية

REFERENCES

- [1] French Law No. 2004-204, issued on 9 March 2004.
- [2] German Criminal Code, paragraphs 40–43 (state penalty, community service, and trafficking), pursuant to the Law on the Modernization of Traffic Laws and Support for Victims, effective 16 May 2013, Federal Gazette, Part I, No. 22.
- [3] Draft Moroccan Law No. 43.22 on Alternative Sanctions, Moroccan Ministry of Justice, 2022.
- [4] Egyptian Code of Criminal Procedure No. 150 of 1950, particularly the provisions relating to suspended sentences and non-custodial penalties, as amended.
- [5] United Nations Standard Minimum Rules for Non-Custodial Measures (Tokyo Rules), 1990, adopted by the United Nations General Assembly in Resolution 45/110 of 14 December 1990.
- [6] Moroccan Criminal Code, Article 35-1.
- [7] Council of Europe for Human Rights, Report on Alternative Sanctions in France: Toward a More Humane Criminal Justice System, Strasbourg, 2022.
- [8] Abdelrahman Al-Khalafi, *Alternative Sanctions: A Comparative Analytical Jurisprudential Study*, Lebanon, Modern Book Foundation, 2015.
- [9] Mohammed Mohammed Misbah Al-Qadi, *Alternative Sanctions in Islamic Jurisprudence*, Cairo, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2nd ed., 2009.
- [10] Saud Abdulaziz Mohammed Hilal Al-Maliki, *Legal Rules Governing Alternative Sanctions*, Egypt, Dar Al-Kutub wa Al-Dirasat Al-Arabiya, 2022.
- [11] Faleh bin Salem Al-Qahtani, Mohammed Shafiq Sarsar, Wijdan Al-Tijani Abbas, Hatem Ali, Suhaila Hussein, Marin Mayer, and Omar Al-Ashmawi, *Alternative Sanctions to Custodial Penalties: An Arab Guide*, Saudi Arabia, Naif University Publishing House, 2023.
- [12] Mohammed Shafiq Sarsar, *Alternative Sanctions to Deprivation of Liberty in Arab Countries: A Legal Study*, Saudi Arabia, Naif University Press, 2023.
- [13] Amina Abidi & Samah Ben Si Ahmed, *Alternative Sanctions in Algerian Legislation*, Mentouri Brothers University, Constantine, Algeria, 2015, Master's thesis.
- [14] Fahima Belhamzi, *Pretrial Detention: Its Effects and Alternatives*, Mohamed Boudiaf University, M'sila, Algeria, 2020, Master's thesis.
- [15] Reda Boubaya, *Alternatives to Imprisonment in Algerian Legislation*, Mohamed Boudiaf University, M'sila, Algeria, 2015, Master's thesis.
- [16] Sara Tittoum & Farida Mokhtari, *Alternatives to Imprisonment in Algerian Law*, Mohamed Boudiaf University, M'sila, Algeria, 2020, Master's thesis.
- [17] Abdelkamel Merzouki & Nihad Swayeh, *Alternatives to Prison Sentences in Algerian Legislation*, Mohamed Boudiaf University, M'sila, Algeria, 2020, Master's thesis.
- [18] Noha Ben Omar, *Alternative Sanctions in Tunisian Law*, University of Carthage, Tunisia, 2017, PhD dissertation.
- [19] Rami Al-Shahabi, *Alternative Sanctions in Jordanian Criminal Policy*, University of Jordan, Amman, Jordan, 2018, Master's thesis.
- [20] Fatima Zahra Ammari, *Alternative Sanctions in Moroccan Law: An Analytical Study*, Mohammed V University, Rabat, Morocco, 2021, Master's thesis.